مكافحة جريمة الفساد من منظوربعض المنظمات الدولية

Combating the crime of corruption from the perspective of some international organizations

الأستاذ(ة)/ سارة بوسعيود، أ. عبد الحميد بوشرمة

جامعة جيجل، البلد الجزائر

****

الملخص:

لقد استهدفنا من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على الإسهامات والمجهودات الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية الرائدة على المستوى الدولي في سبيل مكافحة والتصدي لجريمة الفساد والوقاية منها على المستوى الدولي، وقد استخدمنا لغرض ذلك كل من المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي. وتوصلنا في الأخير إلى أن المنظمات الدولية الحكومية (كالبنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي) وغير الحكومية (كمنظمة الشفافية الدولية) تلعب دورا مهما وفعالا في تشكيل تحالف دولي مناهض لجريمة الفساد من خلال السياسات والبرامج التي تقترحها (كبرنامج إدارة الحكم للبنك الدولي)، أو من خلال الندوات والمؤتمرات التي تنظمها (كمؤتمر ليما المنعقد بالبيرو سنة 1997)، والإصدارات التي تنشرها (كالتقرير العالمي الشامل للفساد، مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دفع الرشوة لمنظمة الشفافية الدولية، ومؤشر الحوكمة للبنك الدولي)، أو من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تدعو الدول للمصادقة عليها (كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والوقاية منه).

الكلمات المفتاحية: جريمة الفساد; منظمة الشفافية الدولية; الأمم المتحدة; صندوق النقد الدولي; البنك الدولي; منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

Abstract :

We have aimed through this research to shed light on the great contributions and efforts made by the leading international organizations at the international level in order to combat, address and prevent the crime of corruption at the international level, and we have used for this purpose both the descriptive approach and the analytical approach. Finally, we concluded that intergovernmental organizations (such as the World Bank, the United Nations, the International Monetary Fund) and non-governmental organizations (such as Transparency International) play an important and effective role in forming an international coalition against the crime of corruption through the policies and programs they propose (such as the World Bank's Governance Program).), or through the seminars and conferences it organizes (such as the Lima Conference held in Peru in 1997), and the publications it publishes (such as the Global Comprehensive Corruption Report, the Corruption Perceptions Index, Transparency International's Bribery Payment Index, and the World Bank's Governance Index), or through international treaties and agreements that Calls for states to ratify it (eg the United Nations Convention against Corruption and Prevention)..

Keywords: the crime of corruption; Transparency International; the United Nations; the International Monetary Fund; the World Bank; the Organization for Economic Cooperation and Development.

مقدمة:

نظرا لكون جريمة الفساد أصبحت عالمية وتتسبب بآثار ضارة على المجتمعات فقيرة كانت أم غنية، فهي تقوض الديمقراطية وسيادة القانون وتؤدي لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الجريمة المنظمة وبالتالي تهديد الأمن البشري والقومي، كما تؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية للدول والشعوب وتشكل عقبة كبرى في طريق التنمية والتخفيف من حدة الفقر، لذا فقد عملت العديد من المنظمات الدولية على البحث في أسباب هذه الظاهرة الخطيرة وخطورتها على عملية التنمية وعلى الديمقراطية الحقيقية والحكم الراشد. حيث كانت مكافحة جريمة الفساد موضوع الاهتمام الرئيسي للعديد من المبادرات والجهود الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، للعديد من الأسباب والمبررات نذكر منها مايلي:[1]

– كون أن الفساد أصبح ظاهرة عابرة للدول والقارات؛

– الكلفة الباهظة للفساد وارتفاع حجم الأموال المهدرة فيه بشكل غير مسبوق؛

– تفاقم الفساد وانتشاره على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

– ارتباط الفساد بالأشكال المتعددة للجريمة وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

– ظهور الحاجة لنهج شامل ومتعدد الجوانب لمنع الفساد ومكافحته لتعقد أشكاله؛

– ظهور الحاجة للمساعدات التقنية والتعاون الدولي في بناء القدرات والمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد لوقف نزف الأموال خاصة في الدول النامية والأقل نموا؛

– التيقن من أن منع الفساد والحد من آثاره مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول؛

– ارتباطه بموضوع تمويل الإرهاب؛

– الحاجة إلى بناء وتعزيز ثقافة عالمية تعمل على نبذ الفساد وإعلاء شأن قيم النزاهة والمساءلة والشفافية.

ومما سبق فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

في ماذا تتمثل إسهامات المنظمات الدولية في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها؟

فرضية البحث:

– تعتبر مساهمة المنظمات الدولية فعالة في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها على المستوى الدولي؟

أهمية البحث: من المعلوم أن أهمية أي دراسة تتوقف على أهمية الظاهرة التي يتم دراستها، وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من حقائق يمكن الاستفادة منها، وما يمكن أن تخرج به من نتائج يمكن الاستناد إليها لاحقا. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خطورة الموضوع المعالج والمتمثل في جريمة الفساد، وكذا من محاولة التعرف على الدور المهم والفعال الذي تبذله بعض المنظمات الدولية الرائدة على المستوى الدولي في التصدي لهذه الجريمة الخطيرة والوقاية منها على المستوى الدولي.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على كل من المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والحقائق عن الموضوع محل الدراسة، والمنهج التحليلي عند تناول الإسهامات المختلفة والجود المبذولة من قبل المنظمات الدولية في التصدي لجريمة الفساد والوقاية منا على المستوى الدولي.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث كما يلي:

المبحث الأول. جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها؛

المبحث الثاني. جهود هيئة الأمم المتحدة في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها؛

المبحث الثالث. جهود البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها؛

المبحث الرابع. مجهودات صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها:

المبحث الخامس. جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها.

المبحث الأول:جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن منظمة الشفافية الدولية

هي منظمة غير حكومية دولية (منظمة مجتمع مدني) تأسست عام 1993 من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن (Beter Eigen)، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا وتضم حاليا فروع في 90 دولة اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد، حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال الآثار السلبية للفساد، ومجلس إدارة المنظمة هو الهيكل المركزي الذي يرعاها وهو ينتخب في اجتماع سنوي عام ويضم 16 عضوا من دول ومناطق مختلفة، كما تضم مجلسا استشاريا

يتكون من أفراد بارزين على المستوى العالمي يقدمون النصح للمنظمة ويساهمون في تنمية البرامج، بالإضافة إلى السكرتارية العامة التي تقوم بدعم فروع المنظمة وتنسيق العمل فيما بينها والمفصل الحيوي في المنظمة هو مركز الأبحاث وهو يتكون من مجموعة من الأكاديميين والممارسين في هذا المجال يقوم هذا المركز بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ومؤشرات الفساد الإداري والمالي ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول، وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي تقدمها مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية؛ كالبنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات، والهدف الأساسي للمنظمة كما أعلنت عنه هو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية[2].

المطلب الثاني. أهداف منظمة الشفافية الدولية:

تعمل منظمة الشفافية الدولية ومند إنشائها على تحقيق جملة من الأهداف منها:[3]

– اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول، لأنه غالبا ما يتورط فيها النظام السياسي مما يجعل الأمور أكثر حساسية؛

– خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد، وذلك لكون المنظمة لا تبحث عن مذنبين لتقديمهم للقضاء والمحاكمة بل تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الاستثمار في الدول وكذا تكافئ الفرص وزيادة الوعي لدى الدول من أجل تحقيق تنمية مستدامة؛

– زيادة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار أدت إلى تأخر التنمية في جميع المجالات وخصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية؛

– العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد ولا يتحقق ذلك إلا من قبل المجتمع المدني، ولن يستطيع المواطن العادي القيام بذلك الدور بدون توافر درجة عالية من

الشفافية في التعامل في الأموال العمومية والنزاهة في تسييرها وصرفها لخدمة مصالح عامة وليس لتحقيق مصالح وفوائد شخصية؛

– محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل ائتلاف عالمي لمكافحة الفساد؛

– لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضيا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي والدعوة لتبني مبدأ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

المطلب الثالث. إسهامات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة جريمة الفساد:

تهتم منظمة الشفافية الدولية بموضوع الفساد مند نشأتها من خلال إصدارها لمجموعة من المؤشرات التي تقيس الفساد على المستوى العالمي سنويا، والتقارير الخاصة بالفساد، بالإضافة إلى إصدارها لخريطة العالم للفساد، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

– **مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index:** يقيم ويرتب هذا المؤشر الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. وهو يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم. ومن شأن هذه المصادر إعطاء مسح حقيقي لمستويات الفساد في الدول مع ضرورة مراعاة شروط عند الأخذ بهذه الدراسة وهي توحيد مفهوم الفساد بناء على تعريف المنظمة له وهو "إساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة شخصية ومنها الرشوة".

ويخلص المؤشر بعد جمع جميع الجهات والمصادر التي تتراوح من 6– 10 مصادر مختلفة في كل دولة إلى وضع حصيلة نهائية للدولة وتنصح المنظمة بعدم الأخذ بالترتيب العالمي وإنما العبرة بالحصيلة النهائية أو المعدل النهائي للنتيجة المتحصل عليها، ذلك أن تغير طفيف في النتيجة قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة نتيجة الفساد[4].

- **مؤشر دفع الرشوة The Bribe Payers Index:** تقوم فيه منظمة الشفافية الدولية بقياس الفساد من وجهة الشركات الصناعية والمتعددة الجنسيات التي تدفع رشاوى للمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى لتسهيل أعمالها ولتصدير منتجاتها لتلك الدول، حيث يقيم هذا المؤشر ميول شركات أكثر من 30 دولة مصدرة بالعالم لدفع الرشاوى خارج بلادها وتعتبر الشركات الهندية والصينية والروسية والأمريكية هي الشركات الأكثر تعاطي للرشوة خارج حدود بلدانها[5].

- **خريطة العالم للفساد World map of corruption:** تقوم منظمة الشفافية الدولية بإعداد خريطة العالم للفساد سنويا بالموازاة مع مؤشر مدركات الفساد، بحيث تصنف دول العالم إلى 10 فئات كل فئة تعطيها لون معين حسب درجة الفساد والشفافية السائدة فيها، حيث يمثل اللون الأصفر الفاتح الدول التي تكون فيها درجة الشفافية مرتفعة ونسبة الفساد منخفضة جدا مثل نيوزيلاندا، الدانمارك، فنلندا، في حين تلون الدول المتخلفة في مجال الشفافية والتي تعرف مستويات مرتفعة للفساد باللون العنابي مثل السودان، الصومال، سوريا، ليبيا واليمن[6].

- **التقرير العالمي للفساد Global Corruption Report:** يعتبر من المنشورات الرئيسية (النوعية) التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، التي تعتمد على الخبرة (أي الخبرة الشخصية مع الفساد من خلال طرح أسئلة على المواطنين حول ما إذا كانوا قد طلب منهم دفع رشوة أو أنهم قاموا طواعية بممارسة نوع من أنواع الفساد)، وركزت التقارير الأخيرة على الفساد في تغير المناخ، والفساد في القطاع الخاص، التعليم، والقضاء.

ويسلط هذا التقرير الضوء على البحث النوعي والكمي المتطور، ويجمع المعرفة حول الدروس المستفادة ويعرض الأدوات المبتكرة، ويسعى لتوفير حلول عملية لتحسين نوعية الحكم والمساءلة[7].

المطلب الرابع: مكافحة جريمة الفساد وفق منظور منظمة الشفافية الدولية

لعبت منظمة الشفافية الدولية دورا كبيرا ومحوريا في تزايد المنظمات النشطة في مجال مكافحة جريمة الفساد مند نشأتها سنة 1993 وروجت لفكرة مكافحة الفساد، حيث أصبحت تعالج ضمن برامج معظم الهيئات الدولية.

وتركز هذه المنظمة على أهمية الحكم الراشد في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال جل المؤتمرات التي نظمتها، والمطبوعات والتقارير التي تنشرها، حيث ترى بأن الحكم الراشد هو الغاية الحاصلة من تكاثف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها لأنها وباختصار تمثل معظم الداء إن لم نقل الداء كله. فحسب منظمة الشفافية الدولية فالفساد هو الضد للحكم الراشد، وأن القضاء عليه تعني آليا تحقيق الحكم الراشد[8].

المبحث الثاني: جهود هيئة الأمم المتحدة في مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها

تبذل الأمم المتحدة مجهودات معتبرة في محال مكافحة جريمة الفساد على المستوى الدولي، حيث تعتبر من المنظمات الدولية النشطة في هذا مجال، وذلك لما يطرحه من مشاكل ومخاطر تهدد أمن واستقرار المجتمعات، وتقوض مؤسساتها الديمقراطية والقيم الأخلاقية وتشوه قطاع العدالة وسيادة القانون، مما يهدد التنمية المستدامة فيها، حيث قامت في هذا المجال بإصدار العديد من القرارات، وإعداد سياسات وبرامج، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات دولية وإقرار اتفاقيات لمكافحة الفساد، تهدف لتكثيف الجهود الدولية لمنع الجريمة وإعداد الدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تحد من انتشار الفساد بجميع صوره وأشكاله.

حيث ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تدعوا هذه الهيئة إلى ضرورة التعاون الدولي والإقليمي من أجل مواجهة الاستفحال المتزايد لمختلف ممارسات جريمة الفساد على المستوى الدولي.

المطلب الأول: إسهامات الأمم المتحدة في مكافحة جريمة الفساد

لقد حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التصدي لظاهرة الفساد من خلال سعيها إلى إيجاد صك دولي فعال لمنع ومكافحة الفساد فأصدرت قرارها رقم 58/4 بتاريخ 31-10-2003 (الدورة 58) المتضمن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث بلغ عدد الدول الموقعة عليها حوالي 140 دولة، ودخلت حيزت التنفيذ في 9 ديسمبر 2005.

وتتكون هذه الاتفاقية من 71 مادة موزعة على ثمانية فصول احتوت على مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد التي يمكن لجميع الدول أن تطبقها من أجل تعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد، كما تضمنت أحكاما شتى ومستحدثة في مجال مكافحة ظاهرة الفساد تمثل في مجملها تطورا نوعيا هاما سواء على صعيد وسائل وأدوات مكافحة هذه الظاهرة على أرض الواقع أو من خلال استحداث بعض المفاهيم والآليات القانونية التي تفرضها ظاهرة كالفساد تتجاوز بطبيعتها حدود الدول لاسيما في الشق الخاص بنقل أو تهريب الأموال المحصلة عن طريق جرائم الفساد[9]. حيث تضمن الفصل الأول أحكام عامة، والفصل الثاني اشتمل على التدابير الوقائية، أما الفصل الثالث فتناول التجريم وإنفاذ القانون، وفي الرابع تم تناول التعاون الدولي، أما في فصلها الخامس فقد تناولت استرداد الموجودات، وتضمن الفصل السادس المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، وجاء في الفصل السابع آليات التنفيذ، وفي فصلها الثامن والأخير تناولت أحكاما ختامية. ولقد تبنت معظم الدول ولو بطرق متفاوتة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تعد تطورا بارزا في هيكل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد التي سبقتها مثل[10]:

- اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد، التي اعتمدت في عام 1996؛

– اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين الحكوميين الأجانب في الصفقات التجارية الدولية التي اعتمدت في عام 1996؛

– اتفاقية الإتحاد الأوربي بشأن مكافحة الفساد التي اعتمدت في عام 1997؛

– ميثاق القانون الجنائي الأوروبي الصادر في عام 1999؛

– الميثاق الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد لعام 2001.

ويرجع سبب هذا الإجماع الدولي على هذه الاتفاقية لكونها قامت بتغطية كافة المواثيق الإقليمية والدولية التي سبقتها في هذا المجال، وأن المبادئ التي تم اختيارها لمكافحة الفساد هي مبادئ عالمية يمكن اعتبارها صادرة عن مجموعة من البلدان أو المناطق ذات الميول والتفكير المتشابه. فهي أول وثيقة لمكافحة الفساد تكون ملزمة قانونا على المستوى العالمي، وتتضمن التزامات الدول الأعضاء بتطبيق تدابير وقائية وتجريم مجموعة كبيرة من الأفعال الفاسدة، والتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة، بالإضافة إلى التعاون الفني وتبادل المعلومات.

وفيما يلي بعض مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومتطلبات تنفيذها:

الجدول رقم(1): بعض مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جريمة الفساد

مواد الاتفاقية	متطلبات تنفيذها
المادة(05): سياسات مكافحة الفساد.	إطار للسياسات، وإطار قانوني، والاستراتيجيات وعمليات التنسيق وتقييم المشورة.
المادة (06): استقلال هيئات مكافحة الفساد.	المساعدة الفنية في إنشاء مؤسسات رقابية وتعزيزها وتعميم المعارف فيما يتعلق بمنع الفساد.

المادة (07): بناء قدرات الخدمة المدنية.	إصلاح القطاع العام (على سبيل المثال استحداث إجراءات نزيهة في اختيار المستخدمين العموميين وترقيتهم، وإعطائهم رواتب كافية، وتدريبهم بشكل مناسب).
المادة (08): مدونة قواعد السلوك.	تعزيز النزاهة والأمانة، والمسؤولية بين الموظفين العموميين والمساعدة الفنية في استحداث مدونات لقواعد السلوك ونظم لمنع تضارب المصالح.
المادة (09): المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية.	تشجيع استحداث نظام فاعل وشفاف للمشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية.
المادة (10): إبلاغ الناس.	زيادة الطلب من أجل بذل جهود لمكافحة الفساد، تمكين المجتمع المدني من الحصول على المعلومات، المشاركة الشاملة، زيادة الوعي، الإدارة الفاعلة للمؤسسات العمومية، ودور الإعلام من خلال التحقيقات الصحفية الاستقصائية.
المادة (12): القطاع الخاص.	دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية.
المادة (13): المجتمع المدني.	التدقيق الاجتماعي والتدقيق من قبل المواطنين، ورصد الموازنة.

Source: http://www.unodc.org/unodc/en/treatiesCAC/idex.htm,

من الجدول رقم (1) يتضح لنا أن هذه المواد من الاتفاقية تركز على ضرورة وضع سياسات وإنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وحكم القانون، والعمل على حسن إدارة الشؤون

والممتلكات العمومية من خلال استحداث نظام يتسم بالفعالية والشفافية خاصة فيما يتعلق بالمشتريات العمومية، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد ومحاربته، والعمل على زيادة الوعي لدى الناس بخطورة هذه الظاهرة.

بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هناك مجموعة أخرى من المبادرات الخاصة بمكافحة الفساد على مستوى الأمم المتحدة، نذكر منها ما يلي:[11]

– لقد قامت منظمة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها بإنشاء لجنة دولية لمنع الجريمة ومكافحتها ومعاقبة المذنبين، تتولى هذه اللجنة تنظيم مؤتمرات كل خمس سنوات للنظر في الجرائم المختلفة ودراسة التطورات الجديدة في مجال المكافحة وأساليب المواجهة وبحث الوسائل اللازمة لضمان معاقبة المذنبين بما يتفق مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وقد تم عقد أول مؤتمر في سويسرا عام 1955 بحضور 61 دولة، وتوالت بعدها العديد من المؤتمرات ولعل أهمها مؤتمر القاهرة عام 1995 شارك فيه حوالي (200) دولة، ويسبق هذه المؤتمرات عادة مؤتمرات تحضيرية[12].

– المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 51/59 بتاريخ 12 ديسمبر 1996؛

– إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 51/1991 بتاريخ 12 ديسمبر 1996؛

– اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المتعلقة بها التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 55/25 بتاريخ 15 نوفمبر 2000، وهي أول اتفاقية دولية يشار فيها إلى الفساد مباشرة، حيث تناولت المادة السابعة منها جريمة غسيل الأموال والتي غالبا ما ترتبط بالفساد، والمادة الثامنة تضمنت تجريم الفساد، والتاسعة أشارت إلى تدابير مكافحة الفساد؛

– تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية لإعداد مشروع إطار مرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد عملا بالطلب الوارد في الفقرة (6) من قرار الجمعية العامة رقم 55/61 بتاريخ 4 ديسمبر 2000، والذي شكل الأساس الذي بني عليه التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

– قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي رقم 13/2001 بتاريخ 24 جويلية 2001 المعنون "تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع والمتأتية من أفعال الفساد بما في ذلك غسيل الأموال، وعلى إعادة تلك الأموال"؛

– تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والذي عقد بتاريخ 18–22 مارس 2002 في مدينة مونتيري بالمكسيك والذي جرى فيه التشديد على أن مكافحة الفساد على جميع المستويات هي إحدى الأولويات القصوى؛

– تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة والذي عقد 2002 بجوهانسبرغ في جنوب إفريقيا والذي أكد على أن الفساد يهدد التنمية المستدامة للشعوب.

المطلب الثاني: مكافحة جريمة الفساد من منظور هيئة الأمم المتحدة

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الفساد يعتبر مشكل تدبير حكومي، والحد منه يعتبر أمر حاسم لتحقيق الهدف المتمثل في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة والمتمحورة حول الإنسان. حيث يرى أنه ومن أجل مكافحة الفساد يجب العمل على تحسين إدارة الحكم وذلك من خلال تبني قواعد وأسس الحكم الراشد الذي يسمح بتقوية مؤسسات الدولة وتعزيز التفاعل والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تصميم وتنفيذ برامج لمكافحة الفساد والوقاية منه خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا حساسة ومصيرية. ومن الوسائل التي يساعد بها البرنامج الإنمائي البلدان للاطلاع على الجهود الرامية لتحسين إدارة ومكافحة الفساد توثيق المعلومات المتعلقة بالممارسات الرشيدة وتبادلها من أجل ضمان استخدام أكبر للموارد العامة في أغراض التنمية، الاطلاع على الأساليب الجديدة والرشيدة التي تستخدمها البلدان لتصدي

لجريمة الفساد، الحد من حوافز الرشوة وفرصها، زيادة الشفافية والمساءلة وتشجيع وسائل الإعلام المستقلة والمسؤولة، بالإضافة إلى تطبيق القانون[13].

المبحث الثالث. جهود البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها:

إن البنك الدولي يعد من أهم المنظمات الدولية التي لها دور فعال في مجال تطوير برامج مكافحة الفساد لكونه يعتبر من أكبر الأطراف الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وبالتالي فهو يدرك المخاطر والآثار السلبية لجريمة الفساد على عملية التنمية، ولهذا فهو يعمل على مساعدة الدول على تبني مبادئ وقواعد الحكم الراشد لمواجهة مختلف ممارسات الفساد.

المطلب الأول. إسهامات البنك الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد:

ركز تقرير التنمية في العالم لعام 1997 الصادر عن البنك الدولي على ضرورة الحد من الفساد والتصرفات التحكمية الدولية. كما يشدد البنك على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال، فقد بادر إلى وضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة جريمة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية هي:[14]

– منع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك؛

– تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، خصوصا فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية ولا يضع البنك الدولي برنامجا موحدا للدول النامية كافة، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول؛

– اعتبار مكافحة الفساد شرطا رئيسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشروعات؛

– تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

ويعتبر البنك الدولي أول من وضع لائحة سوداء بأسماء الشركات التي ارتكبت ممارسات فاسدة. وفي هذا المجال يبحث مكتب التوجيه في البنك عن عدة طرق لتحسين المراقبة اللاحقة لكي يكون هناك مراجعة أكثر للبضائع والمهمات التي قدمت في الواقع، وبدلا من الاعتماد دائما على السجلات الورقية، أخذ مدققو البنك يفكرون بزيادة الاعتماد على المراقبة الحسية والتدقيق في المواقع، حيث تمتلك دائرة تقييم العمليات في البنك مؤسسات مراقبة داخلية وخارجية[15].

كما يقوم البنك الدولي مند عام 1996 بدراسات عن الحوكمة تغطي أكثر من 200 دولة، تتضمن ستة أبعاد وهي: حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التدخل، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. ويعتمد كل بعد من هذه الأبعاد على مجموعة من المقاييس التي يقوم بها خبراء، فهي وإن كانت تقييمات ذاتية للخبراء، إلا أنها تستند إلى خبرة المتخصصين، لذلك تمثل أداة فعالة للحكم على منظومة الحوكمة العامة[16].

المطلب الثاني: مكافحة جريمة الفساد من منظور البنك الدولي

حسب البنك الدولي فإن جريمة الفساد يعتبر أكبر عقبة أمام الاستغلال أو التوجيه الأمثل للقروض التي يقدمها لدعم عملية التنمية في مختلف أرجاء العالم، وعلى هذا الأساس فقد قامت لجنة وضع السياسات التابعة له بوضع خطة لتعزيز الحكم الراشد من أجل مكافحة مختلف أشكال الفساد ترتكز على ثلاثة نقاط:[17]

– بناء مؤسسات قادرة وشفافة ومسؤولة من خلال تقديم المساعدات للبلدان المعنية؛

– تقليل الفساد إلى أدنى حد في المشروعات التي يمولها البنك عن طريق تقييم مخاطر الفساد في المشروعات مند البداية والتحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد وتقوية الرقابة والإشراف على المشروعات؛

– توسيع نطاق الشراكات العالمية لمعالجة مشكلة الفساد.

فالبنك الدولي ومن خلال ممثليه يرى أن مكافحة جريمة الفساد أمرا ضروريا من أجل تحقيق أهدافه في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال تحسين إدارة الحكم عن طريق تبني أسس وقواعد الحكم الراشد التي تسمح بتعزيز سيادة القانون والشفافية والمساءلة ومكافحة مختلف أشكال الفساد.

المبحث الرابع: مجهودات صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها

صندوق النقد الدولي هو الآخر يعتبر من المنظمات الدولية الحكومية التي تعنى بالأنشطة المتعلقة بمكافحة جريمة الفساد ومختلف الجرائم الاقتصادية الأخرى، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات النقدية، المالية والاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: إسهامات صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة جريمة الفساد

تعد الضوابط المرتبطة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في أغسطس 1997 أكثر تشددا من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي. إذ أكد الصندوق أنه سيتوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشكلاتها الاقتصادية (كما حدث في كينيا). وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المتعلقة بتحويل الأموال العامة إلى المجالات غير المحددة لها، وتورط الموظفين الحكوميين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبية، وإساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين، واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف، علاوة على الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفا حازما من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج الأعمال التي يجب إعفائها من الضرائب[18].

فمنذ عام 1997 تبنى صندوق النقد الدولي شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه (لتتماشى مع ضوابط مكافحة الفساد)، كما أنه يساهم في مكافحة الفساد من خلال:[19]

– تدريب الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق وتطويرها؛

– يساهم الصندوق أيضا في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة؛

– القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة تعمل على التقليص من حجم القطاع العام، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للمشاركة بقوة في الاقتصاد، وذلك للتقليص من فرص الحصول على الريع؛

– المساعدة على بناء مؤسسات تتميز بالكفاءة والفعالية.

المطلب الثاني: مكافحة جريمة الفساد من منظور صندوق النقد الدولي

يرى خبراء صندوق النقد الدولي بأن العمل بمبادئ وقواعد الحكم الراشد يعتبر الحل الأمثل من أجل محاربة مختلف أشكال الفساد في المشاريع التي يمولها الصندوق والمساعدات المقدمة من طرفه وضمان خضوعها للمعايير الشفافة من أجل ضمان وصولها لمستحقيها وعدم حرمان أي طرف منها، وكذلك من أجل تحسين الاستقرار الاقتصادي وإعطاء دفعة للنمو والتنمية.

ويركز صندوق النقد الدولي في هذا المجال على الشفافية ويعتبرها مطلب أساسي يتعين على جميع الدول الأعضاء تبنيها من أجل الإدارة السليمة والفعالة لشؤون المالية العامة ومختلف الشؤون الاقتصادية، وكذلك على المساءلة والمحاسبة لجميع الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والرشوة، وعلى ضرورة احترام سيادة القانون وتطبيقه على الجميع، وحوكمة القطاع الخاص وإشراكه بقوة في الحياة الاقتصادية.

المبحث الخامس: جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها:

وهي منظمة دولية، اضطلعت بدور قيادي من الناحية الدولية، في مجال مكافحة جريمة الفساد والرشوة، حيث لديها العديد من المبادرات والنشاطات في هذا المجال، ففي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة

الفساد، ولعل أهم ما أشارت إليه هذه الورقة كان بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتضمنت النقاط التالية:[20]

- إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني، وتعزيز دورها في مكافحة الفساد؛
- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق للعمليات الحكومية؛
- زيادة الشفافية في العمليات الحكومية وتعاون الحكومة مع المجتمع المدني للتصدي للفساد؛
- توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني؛
- دعم البرامج التدريسية لمنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من توعية أفراد المجتمع بخطورة الظاهرة.

بالإضافة إلى ما سبق، للمنظمة جهود في مجال محاربة الرشوة في المجالات التالية:[21]

– **الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية:** يستحوذ هذا الميدان على أهمية متميزة في نشاط المنظمة وترجع أول خطوة تم اتخاذها إلى عام 1994، عندما أصدرت المنظمة مجموعة توصيات عرفت ب (توصيات عام 1994) بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، والتي دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فعالة لمحاربة ومنع رشوة الموظفين الرسمين الأجانب، ونصت التوصيات على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية في المنظمة بمتابعة التزام الدول بهذه التوصيات ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة خلال ثلاث سنوات.

وقد تم في شهر ماي 1997 مراجعة هذه التوصيات على ضوء التقرير المقدم من اللجنة، وتم إصدار توصيات جديدة عرفت بتوصيات عام 1997 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، اتسمت بأنها أكثر شمولية من سابقتها، وتضمنت تعهدات الرسميين الأجانب، وقد دفعت الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد تطبيق التوصيات إلى الانتقال لمرحلة أكثر تقدما تمثلت في قيام الدول الأعضاء في المنظمة إضافة إلى خمسة دول غير أعضاء بتوقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية، وذلك في 19 ديسمبر 1997، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 15 فيفري 1999.

- **الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات:** أصدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات التي تدعوا إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل ومع المؤسسات الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، علاوة على ذلك تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائهم. بالإضافة إلى ما سبق كان للمنظمة مساهمات في مجال تعزيز الحوكمة داخل الشركات ومنظمات الأعمال، حيث وضعت ستة معايير لتطبيقها، تمثلت فيما يلي:[22]

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛
- حفظ حقوق جميع المساهمين؛
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين؛
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة؛
- الإفصاح والشفافية؛
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة.

خاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث يتضح لنا أن المنظمات الدولية تبذل جهودا معتبرة في مجال مكافحة جريمة الفساد والحد من استفحالها على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وتحاول لفت الانتباه إلى أن جريمة الفساد بأشكالها المختلفة تعتبر أكبر خطر يهدد التقدم والتنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة، وأن مسؤولية مكافحة هذه الجريمة تقع على عاتق الجميع (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني)، كما ترى ضرورة ارتكاز إستراتيجية مكافحته واستئصاله من جذوره على إرساء مبادئ وقواعد الحكم الراشد من شفافية ونزاهة في توفير المعلومات، إضافة إلى كل من المساءلة والمحاسبة.

نتائج الدراسة:

– تبذل المنظمات الدولية الحكومية (كالبنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي) وغير الحكومية (كمنظمة الشفافية الدولية) دورا مهما وفعالا في تشكيل تحالف دولي مناهض لجريمة الفساد التي أصبحت تعتبر ظاهرة عالية لا تعترف بالحدود السياسية والجغرافية للدول، وذلك خاصة من خلال تبادل المعلومات والخبرات، التدريب، المساعدة التقنية للدول، الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، عقد مؤتمرات دولية، اقتراح برامج لمكافحتها،...إلخ؛

– تبذل منظمة الشفافية دولية جهودا معتبرة في مجال مكافحة جريمة الفساد والوقاية منها من خلال إصدارها لأهم المشرات الدولية الخاصة بالفساد كمؤشر مدركات الفساد، مؤشر دفع الرشوة، خريطة العالم للفساد، التقرير العالمي للفساد؛

– تعتبر هيئة الأمم المتحدة من المنظمات الدولية النشطة في مجال مكافحة جريمة الفساد بمختلف أشكالها، حيث قامت في هذا المجال بإصدار العديد من القرارات، وإعداد سياسات وبرامج (كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات دولية (مثل: مؤتمر ليما في البيرو 1997) وإقرار اتفاقيات لمكافحة الفساد (كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003)، تهدف لتكثيف الجهود الدولية لمنع الجريمة وإعداد الدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تحد من انتشار ها واستفحالها على المستوى الدولي؛

– للبنك الدولي دورا مهما في مجال مناهضة جريمة الفساد والتصدي لها من خلال السياسات والبرامج التي يقترحها كبرنامج إدارة الحكم، والمؤشرات التي يصدرها كمؤشر الحوكمة العالمي، كما يعتبر أول من وضع لائحة سوداء بأسماء الشركات التي ارتكبت ممارسات فاسدة، ويقوم مند عام 1996 بدراسات عن الحوكمة تغطي أكثر من 200 دولة، تتضمن ستة أبعاد من بينها السيطرة على الفساد، كما أنه يمنع جميع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبله؛

– كذلك يعتبر صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية الحكومية التي تعنى بالأنشطة المتعلقة بمكافحة جريمة الفساد ومختلف الجرائم الاقتصادية الأخرى، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات النقدية، المالية والاقتصادية الكلية، حيث ومند سنة 1997 تبنى صندوق النقد الدولي شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه لتتماشى مع ضوابط مكافحة الفساد؛

– اضطلعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدور قيادي من الناحية الدولية، في مجال مكافحة جريمة الفساد والرشوة، ففي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد، كما لها جهودا معتبرة في مجال محاربة الرشوة خاصة في مجال المشتريات الممولة بالمساعدات.

الاقتراحات:

– على المنظمات الدولية الالتزام بمبدأ عدم التمييز بين الدول على أساس خلفيات إيديولوجية وسياسية سواء في تصنيفها في مختلف المؤشرات الخاصة بالفساد، ومن خلال منحها المساعدات المختلفة (البرامج والسياسات، المساعدة التقنية) في مجال مكافحة هذه الجريمة الخطيرة والوقاية منها؛

– على المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية العمل على استقطاب أكبر تحالف دولي مناهض لجريمة الفساد، من خلال تشجيع أكبر عدد ممكن من دول العالم على توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة هذه الجريمة، وكذا المشاركة في المؤتمرات واللقاءات الدولية التي تعنى بمناقشة هذه الظاهرة التي لها امتداد عالمي.

قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

1. ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جوان 2014.

2. أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، يناير 2010

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية – مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة– ، نيويورك، 2008.

4. بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى،دار الشروق، عمان، 2001.

5. محي الدين شعبان توق، الحومة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

6. محمد الصيرفي، الفساد والإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، 2008.

7. محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 5، 6 ماي 2009.

8. مجموعة البنك الدولي،_تحسين نواتج التنمية_–التقرير السنوي للنزاهة السنة المالية 2007–.

9. عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005

10. كريمة المبروك علي الرقيعي، استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية، مجلة اقتصاد، العدد الثالث، إصدار معهد إسطنبول للدراسات الاقتصادية والتعاون الدولي، إسطنبول، تركيا، أكتوبر 2018

11. غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، العراق، 2016.

12. رداوي عبد المالك، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الوطني

الثاني حول "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 5، 6 ماي 2009.

13. سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، منشورات هيئة النزاهة، العراق، العدد السابع، 2014.

14. عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس، من 14- 18 مايو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

15. سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2003.

16. نوزاد عبد الرحمن الهيثي، الفساد والتنمية التحدي والاستجابة، مجلة الإداري، العدد 86، السنة 23، سبتمبر 2001.

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

1. Transparency International**, <u>The Most Corrupt Countries In The World, Mapped,</u>**

http://digg.com/2018/corruption-world-map.

2. Transparency International, **<u>Global Corruption Report</u>**, https://www.transparency.org/research/gcr.

الهوامش:

[1] محي الدين شعبان توق، الحومة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014،ص، ص 177، 178.

[2] غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، العراق، 2016، ص 171.

[3] محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 5، 6 ماي 2009، ص 4.

[4] المرجع نفسه، ص، ص 5، 6.

[5] المرجع نفسه، ص 7.

[6] Transparency International, **The Most Corrupt Countries In The World, Mapped,**

http://digg.com/2018/corruption-world-map.

[7] Transparency International, **Global Corruption Report**,
https://www.transparency.org/research/gcr.

[8]ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جوان 2014، ص، ص 30، 31.

[9]رداوي عبد المالك، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول "آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 5، 6 ماي 2009.، ص، ص 4، 5.

[10]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية – مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة– ، نيويورك، 2008، ص 25.

[11]محي الدين شعبان توق، مرجع سبق ذكره، ص، ص 174، 175.

[12]عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 2005، ص، ص 106، 107.

[13]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص– ص 17– 19.

[14]كريمة المبروك علي الرقيعي، استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الإداري في ضوء الجهود العربية والدولية، مجلة اقتصاد، العدد الثالث، إصدار معهد إسطنبول للدراسات الاقتصادية والتعاون الدولي، إسطنبول، تركيا، أكتوبر 2018.، ص 129.

[15]سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2003، ص 321.

[16]أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، يناير 2010.، ص، ص 56، 57.

[17]مجموعة البنك الدولي،_تحسين نواتج التنمية_–التقرير السنوي للنزاهة السنة المالية 2007–، ص 4.

[18]نوزاد عبد الرحمن الهيثي، الفساد والتنمية التحدي والاستجابة، مجلة الإداري، العدد 86، السنة 23، سبتمبر 2001.، ص، ص 86، 87.

[19]سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، منشورات هيئة النزاهة، العراق، العدد السابع، 2014، ص 145.

[20]عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، ندوة "المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس، من 14- 18 مايو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 40.

[21]محمد الصيرفي، الفساد والإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص، ص 52، 53.

[22]بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2001، ص، ص 328، 329.